

قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦ في شأن إصدار قانون الصناعة

بعد الاطلاع على الدستور،
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠م باصدار قانون الشركات
التجارية والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠م باصدار قانون الجزاء
والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠م باصدار قانون الاجراءات
والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٢م في شأن براءات الاختراع
والرسوم والناذج الصناعية،
وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤م بانشاء ديوان المحاسبة
والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤م في شأن المناقصات العامة
والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤م في شأن العمل في القطاع
الأهلي والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٥م باصدار قانون الصناعة
والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٩م بشأن تراخيص المحلات
التجارية،
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢م في شأن بلدية الكويت
والقوانين المعدلة له،
وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٧م في شأن التوحيد
القياسي،
وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨م في شأن أنظمة
السلامة وحماية المرافق العامة وموارد الثروة العامة والقوانين المعدلة له،
وعلى المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨م بقواعد اعداد
الميزانية العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقوانين
المعدلة له،
وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩م في شأن الخدمة
المدنية والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٠م بانشاء مؤسسة البترول
الكويتية والقوانين المعدلة له،
وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠م في شأن الجمارك،
وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠م في شأن نظام
أملاك الدولة والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢م في شأن رجال الاطفاء،
وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦م في شأن التخطيط
الاقتصادي والاجتماعي والقوانين المعدلة له،
وعلى المرسوم بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٧م في شأن حظر بعض
الأفعال المضرة بالنظافة أو المزروعات،

وعلى المرسوم بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٢ م في شأن التنظيم الإداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها،
وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٣ م بشأن حماية الأموال العامة والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥ م بإنشاء الهيئة العامة للبيئة،
وعلى المرسوم الصادر في ١٦ من مارس سنة ١٩٧٠ م بإنشاء إدارة عامة لمنطقة الشعبية والمراسيم المعدلة له،
وعلى المرسوم الصادر في ٤ من إبريل ١٩٧٩ م في شأن نظام الخدمة المدنية والمراسيم المعدلة له،
وعلى المرسوم الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٨٦ م في شأن وزارة التجارة والصناعة،
وإفق مجلس الأمة على القانون الأخرى نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

الباب الأول

الشؤون الصناعية

الفصل الأول

المنشآت والحرف الصناعية

مادة (١)

تسري أحكام هذا القانون على كل منشأة وحرفة صناعية في الدولة.

مادة (٢)

المنشأة الصناعية هي كل منشأة يكون غرضها الأساسي تحويل الخامات أو المواد الأولية إلى منتجات كاملة الصنع أو نصف مصنعة أو وسيطة أو تحويل المنتجات نصف المصنعة أو الوسيطة إلى منتجات كاملة الصنع، ويدخل في ذلك أعمال المزج والفصل والتشكيل وإعادة التشكيل والتجميع والتعبئة والتغليف كل ذلك إذا كان العمل في المنشأة يدار أساساً بقوة آلية.

مادة (٣)

الحرفة الصناعية هي كل نشاط في مجال الانتاج أو الصيانة يعتمد على المهارة الفنية اليدوية وتستخدم الآلة فيه بشكل بسيط وتكون المنتجات في هذا المجال غير نمطية.

الفصل الثاني

التراخيص الصناعية

مادة (٤)

تمنح التراخيص الصناعية لمشاريع الصناعات النوعية التي تثبت جدواها، أو التي تقررها الجهات المختصة في القطاع النفطي.

مادة (٥)

لا يجوز اقامة أي منشأة أو حرفة صناعية جديدة أو احداث أي اجراء على القائم منها سواء بتطويرها أو ادخال تعديلات على سعتها أو حجمها أو تغيير انتاجها كما أو نوعها أو دمجها في مشروع آخر أو تجزئتها لأكثر من مشروع أو تغيير موقعها الا بترخيص في ذلك من الهيئة

العامة للصناعة ، أما بالنسبة للمنشآت المشغلة بالصناعات النفطية المملوكة بالكامل للدولة فيكون منح تراخيصها وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير النفط .

مادة (٦)

لا يجوز منح الترخيص المشار اليه في المادتين السابقتين الا للفتات التالية :-

- أ - الكويتيون أفراداً أو شركات مؤسسة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية .
ب - مواطنو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أفراداً أو شركات وفقاً للاتفاقيات السارية .

مادة (٧)

تحدد اللائحة التنفيذية طريقة تقديم طلب الترخيص والبيانات والمستندات والمخططات المطلوبة وكافة شروط منح الترخيص مع الالتزام بما يلي :-

- أ - تقديم دراسة جدوى فنية اقتصادية للمشروع تبين مصادر تمويله وتكاليف الانتاج ورأس المال والقوى العاملة والتسويق الخارجي والداخلي وسائر المعلومات التي تحددها اللائحة .
ب - عضوية المشروع في غرفة تجارة وصناعة الكويت .
ج - استيفاء الانتاج للمواصفات والمقاييس التي تحددها القوانين واللوائح والقرارات الصادرة في هذا الشأن .
د - التقيد بكافة الاشتراطات التي تضعها الجهات الحكومية المختلفة للمحافظة على البيئة والأمن العام .

مادة (٨)

يجب البت في طلب الترخيص خلال ستين يوماً من تاريخ استيفاء الطلب للشروط المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية ويكون الرفض بقرار مسبب .
ويعتبر قوات هذه المدة دون البت في الطلب بمثابة رفضه .

مادة (٩)

يجوز التظلم من القرار برفض الترخيص خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ابلاغ ذوي الشأن به أو من تاريخ قوات المدة المحددة للبت في الطلب وذلك في حالة عدم البت فيه ، وتبين اللائحة التنفيذية اجراءات تقديم التظلم والبت فيه .

مادة (١٠)

يجوز لمن رفض الترخيص له أن يتقدم بطلب ترخيص جديد وفقاً للنظام الذي تحدده اللائحة التنفيذية .

الفصل الثالث السجل الصناعي

مادة (١١)

يتشأ سجل صناعي تقيد به جميع المنشآت والحرف الصناعية وتعمل شهادة بذلك وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات القيد والتجديد والمواعيد المقررة لذلك .

مادة (١٢)

لا يجوز بدء الانتاج لأي مشروع صناعي أو حرفي إلا بعد القيد في السجل الصناعي ويؤشر في السجل بكل تعديل أو تغيير يطرأ على الترخيص وفقاً للقواعد التي تنص عليها اللائحة التنفيذية .

مادة (١٣)

ينشر في الجريدة الرسمية بيان عن المنشآت والحرف الصناعية التي يتم تسجيلها ، كما ينشر بيان عن أي تعديل في نشاط المنشآت والحرف الصناعية التي تم قيدها أو تلك التي يشطب قيدها وتعتبر البيانات والمعلومات الخاصة بالمنشأة أو الحرفة الصناعية لدى الهيئة ذات صفة سرية ولا يجوز تداولها أو استخدامها الا في الأغراض المقررة في القانون أو بناء على حكم قضائي .

الفصل الرابع وسائل تشجيع ودعم الصناعة

مادة (١٤)

يجوز لوزير التجارة والصناعة بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة أن يصدر قراراً بما يلي :-
١ - اعفاء المنشآت الصناعية كلياً أو جزئياً من الرسوم الجمركية على الواردات التالية :
أ - الآلات والمعدات وقطع الغيار التي تحتاجها .
ب - المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو البضائع نصف المصنعة التي تلزم لأغراضها الانتاجية .
٢ - اعضاء المنشآت الصناعية كلياً أو جزئياً من الرسوم المقررة أو بعضها لفترة أو لفترات محددة .
٣ - اعضاء صادرات المنشآت الصناعية من رسوم التصدير .
وتبين قواعد وشروط واجراءات وحالات ومدد الاعفاء بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزيرى المالية ، والتجارة والصناعة .

مادة (١٥)

تعمل الجهات المختصة على توفير التسهيلات التمويلية والائتمانية اللازمة للنشاط الصناعي عن طريق المؤسسات والهيئات والبنوك والشركات المتخصصة بشروط خاصة أو ميسره وفقاً للخطة العامة التي تضعها الدولة .

مادة (١٦)

تعمل الجهات المختصة على توفير وتقديم كافة وسائل الدعم المتاحة للصناعات الوطنية مع حوافز تشجيعية خاصة للابداع والتطوير والتصدير .

مادة (١٧)

تعطى الأولوية في مشتريات الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة لمنتجات الصناعة المحلية على أن تكون مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة وبالسعر السائد في الظروف الاقتصادية العادية .

مادة (١٨)

يجوز بمرسوم زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة المشابهة للانتاج المحلي لمدة تحددها بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة

العامة للصناعة على أن يراعى كفاية الانتاج المحلي من حيث الكمية والنوع والجودة ومصالح المستهلك ويمجوز بمرسوم استمرار العمل بالرسوم التي تقرر زيادتها لمدة مماثلة أو لمدد أخرى إذا ما استجدت ظروف وأحوال اقتصادية تقتضي استمرار حماية الصناعة المحلية .

مادة (١٩)

لهيئة العامة للصناعة أن ترعى الجهات الرسمية المختصة بالعمل على توفير وسائل الدعم المختلفة للحرف الصناعية التي ووفق على انشائها ولها أن ترعى الجهات المعنية بالتمويل بشروط ميسرة .

مادة (٢٠)

يختص مجلس ادارة الهيئة العامة للصناعة بوضع أسس وقواعد الدعم اللازم للمصادر الكويتية بما في ذلك المساعدة في العمليات التسويقية الخارجية اللازمة لتنمية هذه الصادرات وله في سبيل ذلك أن يقترح انشاء صندوق لدعم الصادرات ويصدر بانشاء هذا الصندوق ونظام العمل به قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التجارة والصناعة .

مادة (٢١)

يراعى في منح المزايا ووسائل الدعم المنصوص عليها في هذا القانون المعايير والضوابط التي تضعها الهيئة العامة للصناعة طبقا لمقتضيات الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

الفصل الخامس

التزامات المنشآت والحرف الصناعية

مادة (٢٢)

يجب على كل منشأة صناعية أن تمسك سجلا تدون فيه الآلات والمعدات المستوردة المعفاة من الرسوم الجمركية وذلك وفقا للنظم والأسس التي تنص عليها اللائحة التنفيذية ولا يجوز التصرف في هذه الآلات والمعدات أو استعمالها إلا في الأغراض التي استوردت من أجلها .

مادة (٢٣)

على المنشآت الصناعية أن تساهم وفقا للقواعد التي تبينها اللائحة التنفيذية في برامج التدريب المهني والكفاية الانتاجية والدراسات والبحوث والدورات التي تضمها الهيئة العامة للصناعة وطبقا لما تقرر في هذا الشأن .

مادة (٢٤)

تلتزم المنشآت الصناعية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقا للقواعد والاجراءات والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية بأن توافي الهيئة بميزانيتها وحسابها الختامي والتقارير والبيانات الدورية والمعلومات والاحصاءات التي تطلبها الهيئة .

كما يلتزم أصحاب الحرف الصناعية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقا للقواعد والاجراءات والشروط التي تبينها اللائحة التنفيذية بموافاة الهيئة بالبيانات والمعلومات والاحصاءات التي تطلبها ويكون تقديم البيانات وغيرها من المعلومات المنصوص عليها في هذه المادة وفقا للنياذج التي تصدر من الهيئة في هذا الشأن .

أما بالنسبة للصناعات النفطية المملوكة بالكامل للدولة فيكون التزامها بموافقة الهيئة بها جاء في هذه المادة وفقاً للقواعد والاجراءات والشروط التي تحدد بقرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير النفط .

مادة (٢٥)

لا يكون التصرف في المنشآت والحرف الصناعية سواء بالبيع أو التنازل أو الأيجار نافذاً في مواجهة الغير إلا بعد إثباته في الترخيص الصناعي الخاص بها ويتم نشر التصرف في الجريدة الرسمية ويجوز لنفوي الشأن الاعتراض على هذا التصرف خلال المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية ويظل التصرف موقوفاً حتى يتم البت في الاعتراض رضاً أو قضاءً ويجوز في هذه الحالة اغلاق المنشآت أو الحرف الصناعية ادارياً إذا لم توضع تحت الحراسة القضائية .
وتطبق ذات الاجراءات في حالة انتقال الملكية بالميراث .

مادة (٢٦)

يجب اخطار الهيئة العامة للصناعة في حالة توقف المنشأة أو الحرفة الصناعية عن العمل كلياً أو جزئياً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ توقف النشاط مع بيان الأسباب الداعية لذلك .

الباب الثاني الهيئة العامة للصناعة الفصل الأول انشاء الهيئة

مادة (٢٧)

تتشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى الهيئة العامة للصناعة ويشرف عليها وزير التجارة والصناعة .

مادة (٢٨)

تهدف الهيئة لى تنمية النشاط الصناعي في البلاد والنهوض به والاشراف عليه حتى تتحقق أهداف الاقتصاد الوطني ويدخل في ذلك ما يلي :

- ١ - تشجيع الصناعات المحلية وتطويرها وحمايتها .
- ٢ - توسيع القاعدة الانتاجية الصناعية والحرفية .
- ٣ - تنويع مصادر الدخل القومي .
- ٤ - دعم وتنمية وتشجيع انتاج السلع الاستراتيجية اللازمة للأمن القومي والغذائي .
- ٥ - مهيئة المناخ الملائم لجذب المزيد من الأيدي العاملة الوطنية ذات الكفاءة الفنية .
- ٦ - دعم وتنمية وتشجيع الحرف الصناعية .
- ٧ - تعميق الوعي الصناعي لدى المواطنين وإبراز الدور الإيجابي لمنهج التنمية الصناعية مع اعداد ونشر الدراسات والبحوث وتوفير نظم المعلومات والبيانات الصناعية وتشجيع التطوير والإبداع .
- ٨ - التنسيق بين الصناعات القائمة والمقترح أقامتها مستقبلاً في نطاق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خاصة والدول العربية عامة تحقيقاً للتكامل وتجنب المنافسة الضارة .

- ٩- توثيق التعاون الصناعي مع مختلف الدول والمنظمات الدولية لتوفير الخبرات والمعلومات اللازمة للتنمية الصناعية المحلية .
مادة (٢٩)
- تختص الهيئة بكل ما يتعلق بتنمية النشاط الصناعي وتطويره وعلى وجه الخصوص ما يلي :-
- ١ - وضع خطة للتنمية الصناعية - في اطار الخطة العامة للدولة - تتضمن تحديداً واضحاً لاستراتيجيات التصنيع وتوجهات التنمية الصناعية .
- ٢ - اقتراح مواقع المناطق الصناعية والحرفية في اطار المخطط الهيكل العام .
- ٣ - تخطيط وتجهيز البنية الأساسية للمناطق الصناعية والحرفية وما يلزم من خدمات صناعية ومرافق عامة وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية .
- ٤ - اعداد وتصميم وتنفيذ مشاريع الخدمات الصناعية المكملة للصناعة وتشغيلها وإدارتها مباشرة أو بالتعاون مع الجهات المختصة .
- ٥ - مراجعة واعتماد المخططات والتصاميم الخاصة بالمنشآت الصناعية والحرفية وكذلك المرافق التابعة لها .
- ٦ - تخصيص مواقع القسائم الصناعية والحرفية ومواقع الخدمات داخل المنطقة حسب النظم واللوائح المعتمدة في هذا الشأن .
- ٧ - ابرام العقود وتحصيل مقابل الانتفاع بالقسائم الصناعية والحرفية ومواقع الخدمات للشركات والمؤسسات .
- ٨ - تحصيل الرسوم وأجور الخدمات التي تقدمها الهيئة .
- ٩ - ادرارة وتشغيل وتطوير وصيانة المناطق الصناعية والحرفية مع توفير الخدمات اللازمة لها وصيانتها وإنشاء مناطق صناعية جديدة بالتعاون مع القطاع الخاص .
- ١٠ - استصدار تراخيص البناء للمنشآت في المناطق الصناعية والحرفية من الجهات المختصة .
- ١١ - اتخاذ الاحتياطات الكافية لسلامة المرافق العامة والممتلكات ومراقبة السلامة الصناعية والوقاية من الحريق بالنسبة للمنشآت القائمة في المناطق المنوطة بها .
- ١٢ - مباشرة اجراءات الرقابة والتفتيش الصناعي على المنشآت في المناطق المذكورة .
- ١٣ - المحافظة على نظافة الطرق العامة والميادين والارصفة من مخلفات المصانع والمعاملات العامة في المناطق المشار اليها .
- ١٤ - التنسيق مع الجهات الأمنية في المناطق المنوطة بها بما يكفل المحافظة على الأرواح والممتلكات وعناصر الانتاج الأخرى .
- ١٥ - وضع اللوائح والقواعد والاجراءات المنظمة لمنح وإلغاء التراخيص الصناعية .
- ١٦ - مراقبة تطبيق المواصفات القياسية الكويتية والخليجية والدولية التي تحددها القوانين والقرارات على كافة المنتجات المستوردة والمحلية والتنسيق مع الجهات المختصة لمكافحة الغش فيها .
- ١٧ - التأكد من التزام المشروع الصناعي بكافة القواعد المحلية والدولية الخاصة بحماية البيئة ومدى مطابقتها لانتاج تلك القواعد .

١٨ - اعداد الدراسات الخاصة بالنشاط الصناعي وسبل دعمه
وتقرير الوسائل والأسس المناسبة لحماية الانتاج المحلي .
١٩ - كل ما يدخل في اختصاصاتها وفقاً لأحكام هذا القانون أو
أي قانون آخر
ويحدد مقابل الانتفاع والرسوم وأجور الخدمات المشار إليها
بالبندين ٧ ، ٨ بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التجارة
والصناعة .

مادة (٣٠)

تقوم الهيئة بإجراء المسح الصناعي للبلاد بصفة دورية وعند
الحاجة لذلك بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة . ولها اعداد
الدراسات والبحوث الاقتصادية حول المشروعات التي يمكن انشاؤها
في البلاد وفقاً لاحتياجات السوق الداخلي وامكانيات التسويق
الخارجي وعليها ارشاد المستثمرين الى فرص الاستثمار المتاحة وامكانية
اقامة الصناعات المختلفة التي تحتاجها البلاد والعوامل المؤثرة فيها .

مادة (٣١)

لا يجوز ان تقل نسبة العاملين الكويتيين في أي منشأة أو حرفة
صناعية عن ٢٥٪ من مجموع العاملين فيها .

ويجب على المنشآت والحرف القائمة وقت العمل بهذا القانون ان
تقوم بتدريب عاملين كويتيين ليلبغ النسبة المشار إليها في الفقرة
السابقة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .
ويجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة إعفاء المنشأة أو الحرفة من هذا
القيود أو خفض النسبة المشار إليها وذلك في حالة عدم توفر العدد
الكافي من الكويتيين .

الفصل الثاني

ادارة الهيئة

مادة (٣٢)

يتولى ادارة الهيئة مجلس ادارة برئاسة وزير التجارة والصناعة
وعضوية كل من :

١ - مدير عام الهيئة .
٢ - ممثل عن كل من (وزارة التجارة والصناعة ، وزارة الكهرباء
والماء ، وزارة التخطيط ، وزارة المالية (الادارة العامة للجهازيك) ، وزارة
النفط ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، بلدية الكويت ، الهيئة العامة
للبيئة) على أن لا تقل درجته عن درجة وكيل وزارة مساعد يختاره الوزير
المختص .

٣ - رئيس مجلس ادارة بنك الكويت الصناعي أو من يتوب عنه
بدرجة لا تقل عن نائب مدير عام .

٤ - أربعة من العاملين في القطاع الصناعي ترشحهم فرقة تجارة
وصناعة الكويت على أن يكون أحدهم ممثلاً لإتحاد الصناعات
الكويتية ويراعى في اختيار الثلاثة الآخرين تمثيل القطاعات الصناعية
المختلفة . ويصدر بتعيينهم مرسوم بناء على عرض وزير التجارة
والصناعة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

وتحدد بقرار من مجلس الوزراء مكافآت أعضاء مجلس الادارة .
ويختار مجلس ادارة الهيئة من بين أعضائه نائباً للرئيس .

مادة (٣٣)

تبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون نظام العمل في مجلس الإدارة ومكان ومواعيد اجتماعاته والأغلبية اللازمة لصحة انعقاده وإصدار قراراته والأحكام المتعلقة بنفاذ هذه القرارات وقواعد تشكيل لجانه ونظام العمل بها .

مادة (٣٤)

لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة لتحقيق أغراض الهيئة، وله على الأخص:

- ١ - رسم السياسة العامة للهيئة والعمل على تطبيقها بالمشآت والحرف الصناعية وكذلك المناطق الصناعية والحرفية .
- ٢ - وضع خطط وبرامج التنمية الصناعية والحرفية والإشراف على تنفيذها .
- ٣ - اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم واللوائح المتعلقة بالصناعة .
- ٤ - وضع الأسس والقواعد لتخصيص وتوزيع واستغلال القسامات الصناعية والحرفية واجراءات الحصول عليها وكيفية مراقبتها .
- ٥ - وضع المعايير والأسس والقواعد بشأن منح التراخيص للمنشآت والحرف الصناعية وتشجيعها واقتراح مقابل الانتاج والرسوم الخاصة بها بما يتفق والسياسة المالية للدولة .
- ٦ - اقتراح سبل دعم وتشجيع الصناعة بما يضمن وأهداف خطة التنمية والسياسات المالية للدولة مع مراعاة نسبة العمالة الكويتية في المنشأة أو الحرفة الصناعية .
- ٧ - الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للهيئة العامة للصناعة وحسابها الختامي قبل عرضها على الجهات المختصة .
- ٨ - اقرار الهيكل التنظيمي للهيئة مع بيان الأجهزة اللازمة لها وتوزيع الاختصاصات فيما بينها .
- ٩ - اقتراح تشكيل اللجان المعاونة الدائمة واعتماد توصياتها ويجوز للمجلس أن يفوض المدير العام أو أيًا من لجانه في بعض اختصاصاته .

مادة (٣٥)

يكون للهيئة مدير عام يعين بمرسوم بناء على عرض وزير التجارة والصناعة ويقوم بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة كما يتولى ادارة الهيئة والإشراف على كافة الأجهزة الفنية والإدارية وإصدار القرارات والعمليات لأداء مهامها وله حق التوقيع عنها ويمثلها في علاقاتها مع الغير وأمام القضاء .
ويكون للمدير العام نائب أو أكثر ويصدر بتعيينهم مرسوم ولللمدير العام أن يمهّد ببعض اختصاصاته إلى أي من نوابه .

مادة (٣٦)

يضع مجلس ادارة الهيئة نظامها الداخلي ويصدر بقرار من رئيس الهيئة متضمناً بصفة خاصة ما يلي :-
١ - اختصاصات رئيس مجلس ادارة الهيئة ومديريها العام .
٢ - القواعد التي تتبع في ادارة أعمال الهيئة ونظمها بما في ذلك القواعد المالية والإدارية والمحاسبية .

٣ - قواعد تعيين موظفي الهيئة وترقياتهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم وما يمنحون من مزايا عينية أو نقدية والعقوبات التأديبية التي توقع عليهم وانتهاء خدماتهم وذلك دون الانحلال بأحكام المادتين ٥ ، ٣٨ من قانون الخدمة المدنية وتسري أحكام ونظام الخدمة المدنية على العاملين بالهيئة فيما لم يتضمنه نظامها الداخلي من أحكام .
٤ - قواعد واجراءات مناقصات الهيئة ومزاياها .

مادة (٣٧)

تكون للهيئة ميزانية مستقلة ، وتبدأ السنة المالية للهيئة مع السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها على أن تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون حتى نهاية السنة المالية التالية .

مادة (٣٨)

تتكون الموارد المالية للهيئة مما يلي :
١) رسوم وأجور الخدمات التي تقدمها الهيئة للغير ومقابل الانتفاع بالقسائم الصناعية والحرفية ومواقع الخدمات .

٢) الرسوم الخاصة بإقامة تراخيص المنشآت والحرف الصناعية .

٣) ما تحققه الهيئة من ادارة وتشغيل المناطق والمنشآت الصناعية والحرفية التي تساهم في انشائها .

٤) أي موارد أخرى يوافق عليها وزير التجارة والصناعة بناء على اقتراح مجلس الادارة .

ويؤجل فائض الإيرادات التي تحققها الهيئة في أي سنة مالية إلى الخزينة العامة للدولة ، وذلك بعد اقتطاع ما يقرره مجلس الوزراء من صافي الأرباح التشغيلية بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة لتكوين احتياطيّات لانشاء مشروعات جديدة أو دعم مشروعات قائمة بحد أدنى (١٠٪) سنويا ويتم تغطية زيادة المصروفات على الإيرادات ان وجدت بقرض من وزارة المالية .

الباب الثالث

أحكام تنظيمية

مادة (٣٩)

يجوز للهيئة أن توقع أحد الجزاءات الادارية التالية على المنشآت والحرف الصناعية اذا ارتكبت أي مخالفة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية :

١ - التنبيه .

٢ - الإنذار .

٣ - الحرمان من الامتيازات الممنوحة كليا أو جزئيا ويجوز المنشأة أو الحرفة اذا عدلت عن المخالفة طلب إعادة النظر في قرار الحرمان .

٤ - الإيقاف الاداري .

٥ - إلغاء الترخيص في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤١ من هذا القانون .

وتصدر هذه الجزاءات بقرار من مجلس الادارة ويجوز له أن يفوض مدير عام الهيئة في توقيع جزائي التنبيه والإنذار .

مادة (٤٠)

يجوز للمستول عن المنشأة أو الحرفة الصناعية المخالفة للتظلم من القرارات الصادرة بتوقيع أحد الجزاءات المنصوص عليها في البنود (٣، ٤، ٥) من المادة السابقة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ المستول به ويقدم التظلم لمجلس إدارة الهيئة ويتولى المجلس البت فيه خلال ستين يوماً ويكون قراره في هذا الشأن نهائياً .
ويعتبر فوات هذه المدة دون البت فيه بمثابة رفضه .

مادة (٤١)

يجوز بقرار من مجلس الإدارة إلغاء الترخيص الممنوح للمنشأة أو الحرفة الصناعية في الحالات التالية :

١) استخدام القسيمة في غير الأغراض المخصصة لها .
٢) إذا لم يبدأ صاحب المنشأة أو الحرفة أعمال التشييد أو الانتاج خلال المدة المحددة في قرار الترخيص ما لم يكن هناك أسباب معقولة للتأخير يقبلها مجلس الإدارة ويجوز طلب إعادة الترخيص إذا زالت الأسباب التي بنى عليها قرار الإلغاء .

٣ - إذا خالف صاحب الترخيص أيضاً من الشروط التي منح الترخيص بمقتضاها أو تنازل عن الترخيص للغير دون مراعاة أحكام القانون أو اللائحة التنفيذية .

٤ - إذا ثبت أن الحصول على الترخيص قد تم بناء على بيانات غير صحيحة أو مزورة .

وينشر قرار الإلغاء في الجريدة الرسمية .
ويجوز لذوي الشأن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية طلب إعادة النظر في القرار ويقدم إلى مجلس إدارة الهيئة ويتولى المجلس البت فيه ويكون قراره نهائياً .

مادة (٤٢)

كل منشأة أو حرفة صناعية تقوم بالتصرف في الآلات والمعدات والمواد المعفاة كلياً أو جزئياً من الرسوم الجمركية على خلاف الأغراض المقرر لها الإعفاء الجمركي ، يعاقب مالكها أم المستول عن إدارتها بغرامة لا تزيد على ثلاثة أمثال الرسوم الجمركية المستحقة أصلاً على تلك الآلات والمعدات والمواد مع سداد كامل الرسوم الجمركية السابقة إعفاؤها منها .

كل ذلك دون الانحلال بحق مجلس إدارة الهيئة في توقيع الجزاء الإداري المنصوص عليه في البند ٣ من المادة ٣٩ من هذا القانون .

مادة (٤٣)

مع عدم الانحلال بأي عقوبة أشد مقرره في أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة آلاف دينار أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من أقام مشروعاً صناعياً أو أحدث أي تغيير في منشأة أو حرفة صناعية قائمة من حيث السعة أو الحجم أو الموقع أو الغرض الصناعي دون الحصول على ترخيص بذلك طبقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة أن يأمر باخلاق المنشأة أو مقر الحرفة الصناعية التي لم تحصل على ترخيص .

مع عدم الاختلال بأي عقوبة أشد مقرره في أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لاتزيد على ثلاثة آلاف دينار أو باحدى هاتين العقوبتين كل مسئول عن منشأة أو حرفه صناعية يرتكب غشاً في نوع الانتاج أو ينتج سلماً مخالفة للمواصفات والمقاييس الكسويتية أو الخليجية أو العالمية المقررة للانتاج على حسب الاحوال ، وذلك بالاضافة إلى تحميل المنشأة أو الحرفة ما يوازي قيمة المنفعة التي حصلت عليها من جراء الغش أو تغيير المواصفات كما يجوز الحكم باغلاق المنشأة أو مقرر الحرفة لمدة محدودة أو إلغاء الترخيص .

مادة (٤٥)

يكون للموظفين الذين يتدبرهم رئيس مجلس ادارة الهيئة لمراقبة تنفيذ هذا القانون حق دخول المنشآت ومقار الحرف الصناعية والتفتيش ولهم ضبط الحالات المخالفة لأحكام هذا القانون وتحرير المحاضر اللازمة واحالتها إلى الجهات المختصة ولهم الاستعانة برجال الشرطة إذا لزم الأمر.

مادة (٤٦)

تنولى النيابة العامة التحقيق والتصرف والادعاء في جميع الجرائم الناشئة عن تطبيق هذا القانون .

مادة (٤٧)

مع عدم الاختلال بأي عقوبة مقررة في أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة وبالغرامة التي لاتزيد على ألف دينار أو باحدى هاتين العقوبتين كل موظف عام مكلف بتنفيذ هذا القانون يفشى سرا خاصا باحدى المنشآت والحرف الصناعية وذلك وفقاً للأحكام المبينة في نظام الهيئة الداخلي .

الباب الرابع أحكام انتقالية

مادة (٤٨)

يلغى المرسوم الصادر في ١٦ من مارس ١٩٧٠م بإنشاء الادارة العامة لمنطقة الشعبية وتحمل الهيئة عملها وتؤول إليها حقوقها والتزاماتها كما ينقل إليها جميع العاملين في تلك الادارة مع الاحتفاظ لهم بكافة حقوقهم وخصصاتهم .

ويستمر العمل في الهيئة بالنظم واللوائح المعمول بها حالياً في الادارة العامة لمنطقة الشعبية وذلك الى حين صدور اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون خلال سنة من تاريخ العمل به .

مادة (٤٩)

يعهد للهيئة فور انشائها بادارة وتشغيل المناطق الصناعية القائمة والمزمع انشاؤها في البلاد مع مراعاة ما جاء بنص المادة (٢٩) من هذا القانون .

مادة (٥٠)

تعرض جميع قرارات الدعم المعمول بها في وزارات ومؤسسات الدولة التي تخص الصناعات وتكون سارية عند صدور هذا القانون على الهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به لانتخاذ ما تراه مناسباً بشأنها .

مادة (٥١)

على كل شخص طبيعي أو اعتباري حصل على ترخيص بإقامة منشأة أو حرفة صناعية قبل العمل بهذا القانون أن يتقدم بطلب إلى الهيئة لقيده في السجل المعد لذلك .
وتنظم اللائحة التنفيذية شروط واجراءات وميعاد تقديم هذا الطلب .

مادة (٥٢)

تنقل إلى الهيئة الاجهزة العاملة في مجال الصناعة بوزارة التجارة والصناعة كما ينقل إليها الموظفون العاملون بتلك الاجهزة والذين يصدر بتقلهم قرار من وزير التجارة والصناعة مع الاحتفاظ لهم بكافة حقوقهم ومخصصاتهم .

مادة (٥٣)

يلغى القانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٥ م بإصدار قانون الصناعة كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة (٥٤)

على وزير التجارة والصناعة اصدار اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون .

مادة (٥٥)

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد أربعة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت
جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان في : ٢٥ ربيع الثاني ١٤١٧ هـ
الموافق : ٩ سبتمبر ١٩٩٦ م

المذكرة الايضاحية

تعد الصناعة في العصر الحالي من أهم مصادر الدخل القومي وتعتبر عصب الحياة الاقتصادية في الدولة وترتبط ارتباطاً وثيقاً وفعالاً بكافة صور الأنشطة المختلفة خاصة صناعة النفط ومشتقاته البترولية كصناعة استخراجية وتحويلية ، ومن أجل ذلك يحتل قانون الصناعة مركزاً متقدماً بين قوانين الدولة من حيث حيويته وضرورته وأهميته .

وينظم شئون الصناعة القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ م الذي مضى على صدوره ما يزيد على ربع قرن من الزمان ، وقد حدث خلال هذه الفترة كثير من المتغيرات التي تفرض ضرورة استبدال قانون آخر به ليواكب تطورات العصر على الصعيدين المحلي والعالمي ويراعى فيه جميع الأجهزة والادارات المتعددة التي تشرف هل شئون الصناعة في هيئة صناعية مستقلة فيكون التوجيه والرقابة والاشراف على الصناعة أوقع ، لهذا أعد مشروع القانون المرافق متضمناً أربعة أبواب خصص الأول منها للشئون الصناعية وخصص الثاني للهيئة العامة للصناعة ، وتضمن الثالث الأحكام التنظيمية ، كما تضمن الرابع أحكاماً انتقالية .

هذ وقد حددت المادة (١) من القانون مجال تطبيقه مقررره سريان أحكامه على كافة المنشآت والحرف الصناعية في الدولة .

وعنيت المادتان (٢) ، (٣) بوضع تعريف للمنشآت والحرف الصناعية وبيّنتا الفرق بينهما من حيث نوع الإنتاج واستعمال الآلات وغير ذلك .

وقضت المادة (٤) بمنح التراخيص الصناعية لمشاريع الصناعات النوعية التي يثبت جدواها أو التي تقررها الجهات المختصة في القطاع النفطي .

وحظرت المادة (٥) اقامة أي منشأة صناعية أو حرقه صناعية جديدة أو احداث أي اجراء على القائم منها سواء لتطويرها أو ادخال تعديلات على سعتها أو حجمها أو تغيير انتاجها كما أو نوعاً أو دجماً في مشروع آخر أو تجهزتها لأكثر من مشروع أو تغيير موقعها إلا بترخيص في ذلك من الهيئة العامة للصناعة ، وقد أفردت المادة (٥) أيضاً حكماً خاصاً للمنشآت المشتغلة بالصناعات النفطية المملوكة بالكامل للدولة فقررت أن منح تراخيصها يكون وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار بالاتفاق بين كل من وزير التجارة والصناعة ووزير النفط .

وقصرت المادة (٦) منه منح التراخيص الصناعية على الكويتيين أفراداً أو شركات مؤسسه وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية ومواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أفراداً أو شركات وفقاً للاتفاقيات السارية وبشرط المعاملة بالمثل .

ونصت المادة (٧) على أن تحدد اللائحة التنفيذية طريقة تقديم طلب الترخيص والبيانات والمستندات والمخططات المطلوبة وكافة شروط منح الترخيص وأوجبت تقديم دراسة جدوى فنية اقتصادية للمشروع وأن يكون للمشروع عضوية في غرفة تمهارة وصناعة الكويت واستيفاء الانتاج للمواصفات والمقاييس التي تحددها القوانين واللوائح والقرارات الصادرة في هذا الشأن ، والتقييد بالاشتراطات الخاصة بالمحافظة على البيئة والأمن العام والصحة العامة .

وأوجبت المادة (٨) أن يتم البت في طلب الترخيص خلال ستين يوماً من تاريخ استيفاء الطلب للشروط المنصوص عليها في القانون

ولائحة التنفيذ واشترطت في حالة رفض الترخيص أن يكون ذلك بقرار مسبب .

وأجازت المادة (٩) التظلم من قرار رفض الترخيص واشترطت أن يتم ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ ذوي الشأن به أو من تاريخ المدة المحددة للبت في الطلب ، وتضمنت النص على أن تبين اللائحة التنفيذية اجراءات تقديم التظلم والبت فيه .

وأجازت المادة (١٠) لمن رفض الترخيص له أن يتقدم بطلب ترخيص جديد وفقاً للنظام الذي تحدده اللائحة التنفيذية .

وأوجبت المادة (١١) انشاء سجل صناعي تقيد به جميع المنشآت والحرف الصناعية وههدت إلى اللائحة التنفيذية تحديد القواعد المتعلقة باجراءات القيد والتجديد والمراعيه المقررة لذلك .

وحظرت المادة (١٢) على المشروعات الصناعية والحرفية أن تبدأ الانتاج إلا بعد القيد بالسجل المذكور وأوجبت قيد كل تعديل أو تغيير يطرأ على الترخيص وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وأوجبت المادة (١٣) أن يعلن في الجريدة الرسمية بيان عن المنشآت والحرف الصناعية التي يتم تسجيلها وينشر أي تعديل في نشاط المنشآت والحرف المذكورة التي تم قيدها أو تلك التي يشطب قيدها ، واعتبرت البيانات والمعلومات الخاصة بها ذات صفة سرية لا يجوز تداولها أو استخدامها إلا في الأغراض المقررة في القانون أو بناء على حكم قضائي .

وفي سبيل تشجيع ودعم الصناعة قررت المادة (١٤) مبدأ إعفاء المنشآت الصناعية كلياً أو جزئياً من الرسوم الجمركية فأجازت لوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره إعفاء المنشآت المذكورة من كل أو بعض الرسوم الجمركية على الواردات بالنسبة للآلات والمعدات وقطع الغيار التي تحتاجها وكذلك المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو البضائع نصف المصنعة التي تلزم لأغراضها الانتاجية ، كما أجازت له إعفاء المنشآت المشار إليها كلياً أو جزئياً من الرسوم المقررة أو بعضها لفترة أو فترات محددة ، وإعفاء صادراتها من رسوم التصدير ، كما تضمنت المادة المذكورة للنص على ان تبين قواعد وشروط واجراءات وحالات ومدد الإعفاء بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزيرى المالية والتجارة والصناعة .

ونصت المادة (١٥) على أن يتم توفير التسهيلات التصويلية والاتيانية اللازمة للنشاط الصناعي عن طريق الجهات المختصة بشروط خاصة أو ميسرة وفقاً للخطة العامة التي تضعها الدولة .

وأجازت المادة (١٦) توفير وتقديم كافة وسائل الدعم المتاحة للصناعات الوطنية ، وكذلك الحوافز التشجيعية الخاصة بالابداع والتطوير والصادرات الصناعية وأوجبت المادة (١٧) إعفاء الأولية لمنتجات الصناعة المحلية في مشتريات الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة بشرط أن تكون مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة وبالسعر السائد في الظروف الاقتصادية العادية . وأجازت المادة (١٨) زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة المشابهة للانتاج المحلي لمدة يقترحها مجلس ادارة الهيئة العامة للصناعة على أن يراعى كفاية الانتاج المحلي من حيث الكمية والنوع والجودة ومصصلحة المستهلك ، كما

أجازت المادة المذكورة استمرار العمل بالرسوم التي تقرر زيادتها لمدة مماثلة أو لمدة أخرى إذا استجدت ظروف وأحوال اقتصادية تقتضي استمرار حماية الصناعة المحلية، واشترطت المادة المشار إليها أن يصدر مرسوم بزيادة الرسوم الجمركية.

وخولت المادة (١٩) للهيئة أن توصي الجهات الرسمية المختصة بالحمل على توفير وسائل الدعم المختلفة للحرف الصناعية التي وافق على انشائها، وأن توصي الجهات المعنية بالتمويل بشروط ميسرة. وقد ناطت المادة (٢٠) بمجلس إدارة الهيئة وضع أسس وقواعد الدعم اللازمة للصادرات الكويتية بها في ذلك المساعدة في العمليات التسويقية الخارجية اللازمة لتنمية تلك الصادرات وأجازت له أن يقرح إنشاء صندوق لدعم الصادرات على أن يصدر بإنشائه ونظام العمل به قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التجارة والصناعة. وأوجبت المادة (٢١) أن يراعى في منح المزايا ووسائل الدعم المنصوص عليها في المشروع بالقانون المعايير والضوابط التي تضعها الهيئة العامة للصناعة طبقاً لتقتضيات الخطة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

كما أوجبت المادة (٢٢) على كل منشأة صناعية أن تحسب سجلاً تدون فيه الآلات والمعدات المستوردة المعفاة من الرسوم الجمركية وفقاً للنظم والأسس التي تنص عليها اللائحة التنفيذية وحفظت عليها التصرف في تلك الآلات والمعدات أو استعمالها إلا في الأضرار التي استوردت من أجلها.

كذلك أوجبت المادة (٢٣) على المنشآت الصناعية أن تساهم وفقاً للقواعد التي تبينها اللائحة التنفيذية في برامج التدريب المهني والكفاية الانتاجية والدراسات والبحوث والدورات التي تضعها الهيئة العامة للصناعة وطبقاً لما تقرره في هذا الشأن.

ومن أجل تمكين الهيئة من متابعة مجريات شئون المنشآت الصناعية أوجبت المادة (٢٤) على كل منشأة صناعية خاضعة لأحكام القانون أن توافي الهيئة بالميزانية العمومية والحسابات الختامية لكل سنة مالية، والتقارير والبيانات الدورية التي توضح مدى الاستفادة من الإعفاءات والمزايا المنوحة لها ومدى تطور الصناعة وعناصر تكاليفها وإنتاجها وفقاً للنماذج التي تعدها الهيئة في هذا الشأن، ولحماية حقوق الغير قبل المنشآت والحرف الصناعية سواء بالبيع أو التنازل أو الإيجار في مواجهة الغير قررت المادة (٢٥) عدم نفاذ التصرفات إلا بعد اثباتها في الترخيص الصناعي الخاص بها كما نصت على نشر التصرف في الجريدة الرسمية وأجازت لذوي الشأن الاعتراض على هذا التصرف خلال المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية وأوجبت أن يظل التصرف موقفاً حتى يتم البت في الاعتراض ورضاء وقضاء وأجازت في هذه الحالة اهتلاك المنشآت أو الحرف المذكورة إدارياً إذا لم توضع تحت الحراسة القضائية.

وأوجبت المادة (٢٦) على المنشآت والحرف الصناعية إخطار الهيئة في حالة توقفها عن العمل كلياً أو جزئياً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ توقف النشاط مع بيان الأسباب الداهية لذلك.

ولما كان من أهم ما حرص هذا المشروع على تقريره هو إنشاء هيئة تضطلع بشئون الصناعة فقد خصص المواد الواردة بالباب الثاني لهذا

الفرض وجاءت المادة (٢٧) مقررته انشاء هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية تسمى الهيئة العامة للصناعة ويشرف عليها وزير التجارة والصناعة .

وفي معرض بيان أهداف الهيئة المشار إليها نصت المادة (٢٨) على أن هدف الهيئة تنمية النشاط الصناعي في البلاد والنهوض به والإشراف عليه ويدخل في ذلك تشجيع الصناعات المحلية وتطويرها وحمايتها وتوسيع القاعدة الانتاجية لتلك الصناعات والحرف وتوزيع مصادر الدخل القومي ، ودعم وتنمية وتشجيع انتاج السلع الاستراتيجية اللازمة للأمن القومي والغذائي ، ودعم وتنمية وتشجيع الحرف الصناعية ، وتعميق الوعي الصناعي لدى المواطنين واعداد ونشر الدراسات والتنسيق بين الصناعات القائمة والمقترح اقامتها مستقبلا في نطاق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية عامة ، وتوثيق التعاون الصناعي مع مختلف الدول والمنظمات الدولية .

وقد بينت المواد (٢٩) و(٣٠) و(٣١) اختصاصات الهيئة فنصت المادة (٢٩) على أن تختص الهيئة العامة للصناعات بكل ما يتعلق بتنمية النشاط الصناعي وتطويره وعمل وجه الخصوص بوضع خطة للتنمية الصناعية في إطار الخطة العامة للدولة ، واقتراح مواقع المناطق الصناعية والحرفية في إطار المخطط الهيكلي العام ، وتخطيط وتجهيز البنية الأساسية للمناطق المذكورة بالتعاون مع الجهات المعنية ، وتصميم وتنفيذ مشاريع الخدمات الصناعية المكملة للصناعة وتشغيلها وإدارتها بالتعاون مع الجهات المختصة ، ومراجعة واعتماد المخططات والتصاميم الخاصة بالمنشآت الصناعية والحرفية والمرافق التابعة لها ، وتخصيص مواقع القسائم الصناعية والحرفية والمرافق التابعة لها ، وتخصيص مواقع القسائم الصناعية والحرفية وقسائم الخدمات داخل المنطقة وإبرام العقود وتحصيل مقابل الانتفاع بالقسائم المذكورة ، وتحصيل الرسوم وأجور الخدمات التي تقدمها الهيئة ، وإدارة وتشغيل وتطوير وصيانة المناطق المشار إليها وإنشاء مناطق صناعية جديدة وإستصدار تراخيص البناء للمنشآت في المناطق الصناعية والحرفية من الجهات المختصة ، وإتخاذ الاحتياطات الكافية لسلامة المرافق العامة والممتلكات ومراقبة السلامة الصناعية ، ومباشرة اجراءات الرقابة والتفتيش الصناعي على المنشآت في المناطق المذكورة، والمحافظة على نظافة الطرق واليادين والأرصعة من مخلفات المصانع والمحلات العامة في المناطق المشار إليها، والتنسيق مع الجهات الأمنية في المناطق المنوطة بها بما يكفل المحافظة على الأرواح والممتلكات وعناصر الانتاج ، ووضع اللوائح والقواعد والاجراءات المنظمة لنح وإلغاء التراخيص الصناعية . ومراقبة تطبيق المواصفات القياسية الكويتية والخليجية والدولية التي تحددها القوانين والقرارات على كافة المنتجات المستوردة والمحلية والتنسيق مع الجهات المختصة لمكافحة الغش ، والعمل على توفير احتياجات القطاع الصناعي من المواد الأولية النفطية والوقود ، والتأكيد من التزام المشروع الصناعي بكافة القواعد المحلية والدولية الخاصة بحماية البيئة ومدى مطابقتها لانتاج لتلك القواعد ، واعداد الدراسات الخاصة بالنشاط الصناعي وتقرير الوسائل والأسس المناسبة لحماية الانتاج المحل ، وكل ما يدخل في

اختصاصاتها وفقا لأحكام هذا المشروع بالقانون أو أي قانون آخر وأوجبت المادة (٢٩) المشار إليها في فقرتها الأخيرة أن يكون تحديد مقابل الانتفاع والرسوم وأجور الخدمات المشار إليها بالبندين ٧، ٨ منها بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التجارة والصناعة .

ونصت المادة (٣٠) على أن تقوم الهيئة بإجراء المسح الصناعي للبلاد بصفة دورية وعند الحاجة بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة ، واعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية حول المشروعات التي يمكن انشاؤها ، وإرشاد المستثمرين الى فرص الاستثمار المتاحة فيها .

كما نصت المادة (٣١) على أنه لا يجوز أن تقل نسبة العاملين الكويتيين في أي منشأة أو حرفة صناعية عن ٢٥٪ من مجموع العاملين فيها ، مع إعطاء الحق لرئيس مجلس إدارة الهيئة في اعفاء المنشأة أو الحرفة من هذا القيد أو خفض النسبة المشار إليها وذلك في حالة عدم توفر العدد الكافي من الكويتيين ، كما ألزمت المادة المنشآت والحرف القائمة وقت العمل بهذا القانون أن تقوم بتدريب عاملين كويتيين ليلو الخ النسبة المذكورة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل به .

ونصت المادة (٣٢) على أن يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يرأسه وزير التجارة والصناعة وعضوية مدير عام الهيئة وممثلين عن كل من وزارة التجارة والصناعة ، ووزارة الكهرباء والماء ، ووزارة التخطيط ، ووزارة المالية (الإدارة العامة للجهازك) ، ووزارة النفط ، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وبلدية الكويت ، والهيئة العامة للبيئة بالإضافة الى رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الصناعي أو من ينوب عنه بدرجة لا تقل عن نائب مدير عام ، وأربعة من العاملين في القطاع الصناعي ترشحهم غرفة تجارة وصناعة الكويت على أن يكون احدهم ممثلا لاتحاد الصناعات الكويتية وأن يراعى إختيار الثلاثة الآخرين تمثيل القطاعات الصناعية المختلفة ويصدر بتعيينهم مرسوم بناء على عرض وزير التجارة والصناعة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ونصت المادة المذكورة على أن تجدد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بقرار من مجلس الوزراء ، وأن مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة يجتاز من بين أعضائه نائبا للرئيس ، ومن المفترض فيمن تختارهم غرفة تجارة وصناعة الكويت لعضوية مجلس الإدارة أن يمثلوا القطاعات الصناعية المختلفة والجهات الخاصة المعنية بها ، مثل اتحاد الصناعات الكويتية .

ونصت المادة (٣٣) على أن تبين اللائحة التنفيذية نظام العمل في مجلس الإدارة ومواعيد اجتماعاته والأغلبية اللازمة لصحة إنعقاده واصدار قراراته والأحكام المتعلقة بنفاذ هذه القرارات وقواعد تشكيل لجانه ونظام العمل بها .

ونصت المادة (٣٤) مجلس إدارة الهيئة كافة الصلاحيات لتحقيق أغراضها وله بوجه خاص رسم السياسة العامة للهيئة والعمل على تطبيقها ، ووضع خطط وبرامج التنمية الصناعية والحرفية والإشراف على تنفيذها واقتراح مشروعات القوانين والمراسيم واللوائح المتعلقة بالصناعة ، ووضع الأسس والقواعد لتخصيص وتوزيع واستغلال القسائم الصناعية ، وتلك المتعلقة بمنح التراخيص للمنشآت والحرف الصناعية واقتراح مقابل الانتفاع والرسوم الخاصة بها يتفق والسياسة المالية للدولة ، واقتراح سبل دعم وتشجيع الصناعة مع مراعاة نسبة

المذكرة الإيضاحية

تعد الصناعة في العصر الحالي من أهم مصادر الدخل القومي وتعتبر عصب الحياة الاقتصادية في الدولة وترتبط ارتباطاً وثيقاً وفعالاً بكافة صور الأنشطة المختلفة خاصة صناعة النفط ومشتقاته البترولية كصناعة استخراجية وتحويلية ، ومن أجل ذلك يحتل قانون الصناعة مركزاً متقدماً بين قوانين الدولة من حيث حيويته وضرورته وأهميته .

وينظم شئون الصناعة القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٥م الذي مضى على صدوره ما يزيد على ربع قرن من الزمان ، وقد حدث خلال هذه الفترة كثير من المتغيرات التي تفرض ضرورة استبدال قانون آخر به ليواكب تطورات العصر على الصعيدين المحلي والعالمي ويراعى فيه جميع الأجهزة والادارات المتعددة التي تشرف على شئون الصناعة في هيئة صناعية مستقلة فيكون التوجيه والرقابة والاشراف على الصناعة أوقع ، لهذا أعد مشروع القانون المرافق متضمناً أربعة أبواب خصص الأول منها للشئون الصناعية وخصص الثاني للهيئة العامة للصناعة ، وتضمن الثالث الأحكام التنظيمية ، كما تضمن الرابع أحكاماً انتقالية . هذ وقد حددت المادة (١) من القانون مجال تطبيقه مفره سريان أحكامه على كافة المنشآت والحرف الصناعية في الدولة .

وعنيت المادتان (٢) ، (٣) بوضع تعريف للمنشآت والحرف الصناعية وبيّنتا الفرق بينهما من حيث نوع الانتاج واستعمال الآلات وغير ذلك .

وقضت المادة (٤) بمنح التراخيص الصناعية لمشاريع الصناعات النحرية التي يثبت جدواها أو التي تقررها الجهات المختصة في القطاع النفطي .

وحظرت المادة (٥) اقامة أي منشأة صناعية أو حرفة صناعية جديدة أو احداث أي اجراء على القائم منها سواء لتطويرها أو ادخال تعديلات على سعتها أو حجمها أو تغيير انتاجها كما أو نوعاً أو دجماً في مشروع آخر أو تجزئتها لأكثر من مشروع أو تغيير موقعها إلا بترخيص في ذلك من الهيئة العامة للصناعة ، وقد أفردت المادة (٥) أيضاً حكماً خاصاً للمنشآت المشتغلة بالصناعات النفطية المملوكة بالكامل للدولة فقررت أن منح تراخيصها يكون وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار بالاتفاق بين كل من وزير التجارة والصناعة ووزير النفط .

وقصرت المادة (٦) منه منح التراخيص الصناعية على الكويتيين أفراداً أو شركات مؤسسة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية ومواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أفراداً أو شركات وفقاً للاتفاقيات السارية وبشرط المعاملة بالمثل .

ونصت المادة (٧) على أن تحدد اللائحة التنفيذية طريقة تقديم طلب الترخيص والبيانات والمستندات والمخططات المطلوبة وكافة شروط منح الترخيص وأوجبت تقديم دراسة جدوى فنية اقتصادية للمشروع وأن يكون للمشروع عضوية في غرفة تجارة وصناعة الكويت واستيفاء الانتاج للمواصفات والمقاييس التي تحددها القوانين واللوائح والقرارات الصادرة في هذا الشأن ، والتقييد بالاشتراطات الخاصة بالمحافظة على البيئة والأمن العام والصحة العامة .

وأوجبت المادة (٨) أن يتم البت في طلب الترخيص خلال ستين يوماً من تاريخ استيفاء الطلب للشروط المنصوص عليها في القانون

الهيئة لمراقبة تنفيذ القانون حق دخول المنشآت ومقار الحرف الصناعية والتفتيش وضبط الحالات المخالفة لأحكام القانون ومحرير المحاضر اللازمة واحالتها الى الجهات المختصة وأذنت لهم بالاستعانة برجال الشرطة اذا لزم الأمر.

وعهدت المادة (٤٦) الى النيابة العامة لتولي التحقيق والتصرف والادعاء في جميع الجرائم الناشئة عن تطبيق هذا القانون.

كما نصت المادة (٤٧) على العقوبة الجزائية التي توقع على كل موظف عام مكلف بتنفيذ القانون يفشي سرا خاصا بإحدى المنشآت والحرف الصناعية وفقا للأحكام المبينة في نظام الهيئة الداخلي وذلك دون اخلال بالمسؤوليتين المدنية والتأديبية.

وتضمن القانون بعض الأحكام الانتقالية حيث نصت المادة (٤٨) على أن يلغى المرسوم الصادر في ١٦ من مارس ١٩٧٠ بإنشاء الادارة العامة لمنطقة الشعبية وبأن تحمل الهيئة عملها وتؤول اليها حقوقها والتزاماتها كما ينقل اليها جميع العاملين في تلك الادارة مع الاحتفاظ لهم بكافة حقوقهم ومخصصاتهم، وبأن يستمر العمل بالهيئة بالنظم واللوائح المعمول بها في الادارة العامة لمنطقة الشعبية وذلك الى حين صدور اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون خلال ستة من تاريخ العمل به.

وعهدت المادة (٤٩) الى الهيئة فور انشائها بادارة وتشغيل المناطق الصناعية القائمة والمزمع انشاؤها مع مراعاة حكم المادة (٢٩) من هذا القانون.

وأوجبت المادة (٥٠) عرض جميع قرارات الدعم المعمول بها بشأن الصناعات على الهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لتتخذ ما تراه مناسباً بشأنها.

كما أوجبت المادة (٥١) على كل شخص طبيعي أو اعتباري حصل على ترخيص بإقامة منشأة أو حرفة صناعية قبل العمل بالقانون أن يتقدم بطلب الى الهيئة لقيده في السجل المعد لذلك وعهدت المادة المذكورة الى اللائحة التنفيذية تنظيم شروط واجراءات وميعاد تقديم الطلب المشار إليه.

وقضت المادة (٥٢) بأن تنقل الى الهيئة العامة للصناعة الأجهزة العاملة في مجال الصناعة بوزارة التجارة والصناعة كما ينقل إليها الموظفون العاملون بتلك الأجهزة والذين يصدر بتقلهم قرار من وزير التجارة والصناعة مع الاحتفاظ لهم بكافة حقوقهم ومخصصاتهم.

ونصت المادة (٥٣) على أن يلغى القانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٥ بإصدار قانون الصناعة كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

كما نصت المادة (٥٤) على أن يتولى وزير التجارة والصناعة اصدار اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون.

واختتم القانون أحكامه بالمادة (٥٥) التي قضت بأنه على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وبأن يعمل به بعد أربعة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.